ان لم نقل تفرغها من مضامينها كافة . وبغير ان نعيد التذكير بتلك البنود ، يكفي ان نشير الى النتائج السياسية المقننة والمترتبة عليها .

اولا : ان نص المادة الاولى على ان النزاع لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية ، قد حدد خيارات مصر لحل معضلة أراضيها المحتلة بالقوة المسلحة . وعليه فان مصر ملزمة باتباع المفاوضات السلمية مع اسرائيل للحصول على أراضيها المحتلة . وقد لا يشكل هذا الامر مأخذا على السياسة المصرية ، طالما انها ملتزمة أساسا بمبدأ التسوية السياسية المقرر أصلا في قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بنزاع الشرق الاوسط . الا ان هذا الالتزام المصري قد انشىء دون أن يتم بالمقابل الزام اسرائيل بمبدأ الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة كما نصت على ذلك قرارات مجلس الامن نفسها .

اذن ، فقد ترتب على هذا النص واقع سياسي يظل ساري المفعول الى زمن غير محدد ، الا وهو تجميد خيار مصر العسكري والزامها بالتفاوض سبيلا الى استعادة أراضيها المحتلة .

ثانيا : كرست بنود الاتفاقية عامة فهما مصريا خاصا . اذ انه على مدى التاريخ المكتوب ، ظل الامن المصري الاقليمي مرتبطا تمام الارتباط بأمن المنطقة وجزءا لا يتجزأ منه . ولقد ثبتت صحة ذلك أمام كل الغزوات التي تعرضت لها المنطقة منذ أيام الفراعنة ، وغزوات الهكسوس والمغول والصليبيين . فقد كان المصريون دائما يحققون أمنهم الخاص بالخروج لمحاربة الغازين في البلاد السورية .

واذا كان هذا الامر صحيحا على المدى التاريخي ، فان صحته قد ازدادت رسوخا في حالة الصراع الراهن مع اسرائيل . فمنذ قيام اسرائيل ظلت مصر مهددة في صميم أمنها الاقليمي . وما حروبها المتعددة مع اسرائيل واستنزافها الاقتصادي والبشري الا دليلا صارخا على كل ذلك .

نستطيع القول اذن ، ان أمن مصر الاقليمي والمهدد بقيام اسرائيل ، مرتبط تمام الارتباط بالامن الجماعي لدول المنطقة العربية . الا ان الاتفاقية الاخيرة ضربت فهم الامن القومي العربي لمصلحة « أمن » مصر الاقليمي .

ثالثا : لم تشر الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية الى التزامات مصر العربية ، تمشيا مع طلب اسرائيل القائل بأن النزاع مع كل دولة عربية يجب أن يحل مستقلا عن نزاعها مع الدولة الاخرى ، وتمشيا أيضا مع الفهم المصري الجديد للامن الاقليمي المصري . واذا كان يدعى في وجه هذا الاستنتاج بأن المادة الاخيرة من الاتفاقية قد أشارت الى انها خطوة نحو سلام عادل ودائم ووجوب مواصلة الاطراف التفاوض لتحقيق ذلك في أطار مؤتمر جنيف للسلام ، فان قرار مجلس الامن الدولي المنشأ لمؤتمر جنيف لا يشير بدوره من قريب أو بعيد الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

رابعا : ان ردود الفعل العربية ، خاصة من جانب شركاء مصر في حربها الاخيرة ضد اسرائيل ، قد جردت مصر من ورقة هامة ظلت بيدها طوال الفترة التي تلت حرب تشرين ، الا وهي ورقة التضامن العربي . ومن الصعب هنا القول ان المفاوضين المصريين ما كانوا ليتوقعوا مثل ردود الفعل هذه ، انسجاما مع المبدأ القائل بأن شركاء مصر في الحرب يجب أن يكونوا شركاءها في التسوية . ولذلك يمكن الاستنتاج تباعا ، ان تفريط مصر بورقة التضامن العربي ما كان ليتم الا باعتمادها على ورقة الدعم الاميركي ، الامر الذي يفسره قول الرئيس السادات الشائع بأن اميركا « تملك كافة أوراق اللعبة » (!) .